أثر التمويل السياسي الخارجي في دعم الاحزاب السياسية " دراسة نظرية "

م.د سعد ساهي عباس
وزارة التربية / مديرية تربية بغداد /الرصافة الثانية.
Saadsahi61@gmail.ccom

الملخص:

يُعد التمويل السياسي الخارجي إحدى أهم الخطوات التي تحتاج إليها الاحزاب والقوى السياسية داخل أي بلد. ويشير هذا التمويل إلى الأموال والموارد المالية التي يتلقاها المرشحون أو الأحزاب السياسية لدعم حملاتهم الانتخابية وأنشطتهم السياسية. ويأتي هذا التمويل من مصادر مختلفة مثل الأفراد والشركات والمنظمات غير الحكومية. وقد يكون التمويل شفافًا بالكشف عن الجهات التي تقدمه أو غير شفاف بعدم الإعلان عن الممولين أو بعضهم. وبذلك يكون له تأثير كبير على العملية الديمقراطية والسياسية.

الكلمات المفتاحية : التمويل السياسي. الاحزاب السياسية. العملية الديمقراطية. العلمية السياسية.

تاريخ الاستلام :19/٨/ ٢٠٢٤	تاريخ القبول: ١٩/١٠/ ٢٠٢٤	تاريخ النشر: ١/١٢/ ٢٠٢٤

The impact of external political financing on supporting political parties "a theoretical study"

Lecturer Dr. Saad Sahi Abbas
Ministry of Education / Baghdad Education Directorate / Rusafa II
Saadsahi61@gmail.ccom

Abstract:

Foreign political funding is regarded as one of the most important resources that political parties and forces need within any country. This funding refers to the money and financial resources that candidates or political parties receive to support their election campaigns and political activities. This funding comes from different sources such as individuals, companies, and non-governmental organizations. Funding may be transparent by disclosing the actors that provide it or opaque by not announcing the funders or some of them, and thus it has a significant impact on the democratic and political process.

Keywords: Political Financing, Political Parties, Democratic Process, Political Process.

المقدمة

يؤثر التمويل السياسي للأحزاب السياسية في النظام السياسي داخل البلدان كافة ، إذ يشير إلى تدفق الأموال من قبل مصادر خارجية أي من قبل الدول والمنظمات المختلفة من أجل تمويل الأحزاب أو القوى السياسية ، مما يمكن أن يزيد من حدة التنافس ويؤدي إلى انعدام الثقة العامة في العملية الديمقراطية . ويعمل التمويل في تعزيز الشفافية ومكافحة الفساد . ويؤثر التمويل السياسي الغير شفاف للأحزاب السياسية في تفاقم التوترات وتشويش على عمليات اتخاذ القرارات .

وإنَّ التدخل الخارجي في تمويل الجماعات المتنافسة يسهمان في تصاعد التوترات في داخل النظام السياسي ، لذا يتطلب حل هذه القضية تعزيز الحوكمة وتطوير مؤسسات قوية ، من خلال جعل التمويل شفاف إلى جانب تشجيع المشاركة المدنية وتعزيز الوعي حول أهمية الشفافية في العمليات السياسية . هذه الجهود المشتركة تسهم في بناء أمن أكثر استقراراً داخل الاحزاب السياسية المختلفة. وإنَّ تعزيز الديمقراطية الداخلية في الدول وتحقيق التوازن في توزيع الثروة يمكن أن يقلل من الضغوط التي قد تنشأ نتيجة للتمويل السياسي غير المنضبط .

أهمية البحث:

تكمن أهمية هذا البحث من خلال تحليل تأثير التمويل غير الشفاف على استقرار الديمقراطية وتوجيه الجهود نحو إصلاحات تعزز الشفافية والمساءلة، وإنَّ فهم أعمق لتأثيرات التمويل السياسي الخارجي يمكن أن يساهم في تطوير سياسات فعالة للتصدي للتحديات الداخلية للنظام السياسي الديمقراطي ، وإنَّ توفير بيئة للبحث والتحليل حول هذا الموضوع يعزز الوعي العام ويشجع على المشاركة المدنية لتحقيق تغيير إيجابي في البيئة السياسية والأمنية في المنطقة.

إشكالية البحث :

تكمن إشكالية البحث في إن التمويل السياسي الخارجي يعد غالباً من الامور السرية وهذه تواجه تحديات في دراستها من خلال تحليل البيانات بشكل دقيق والوصول إليها عبر الاحزاب السياسية، وفي فهم التفاعلات السياسية المعقدة . ومن خلال هذه الإشكالية تبرز مجموعة من التساؤلات ، وهي كالآتي :

١- ماهو التمويل السياسي ؟
٢- كيف نظمت الاحزاب السياسية تمويلها السياسي ؟
٣- كيف اسهم التمويل السياسي الخارجي للأحزاب السياسية في دعمها للديمقراطية ؟
٤- ماهي القوانين التي تعزز التمويل السياسي للأحزاب السياسية ؟

فرضية البحث :

تنطلق فرضية البحث من خلال الاتي " إذا كان التمويل السياسي مشروطاً بصفقات سياسية كلما كان معرقلاً في ترسيخ الديمقراطية داخل الاحزاب السياسية ،وإذ كان عكس ذلك فإن التمويل السياسي داعماً في ترسيخ الديمقراطية داخل الاحزاب السياسية ومن ثم النظام السياسي برمته " .

منهجية البحث:

إنسجاماً مع عنوان البحث فقد تم الاعتماد على المنهج الوصفي ومنهج التحليل النظمي لكونها منهجان ملائمان في إيضاح دور التمويل السياسي للأحزاب السياسية .

المبحث الاول: التمويل السياسي

يُعَد التمويل السياسي أحد قضايا الدعم للديمقراطيات الناشئة ويسهم في تعزيز تبني الديمقراطية داخل الاحزاب السياسية وخارجها ، إذ مثلت الأحزاب السياسية عصب الديمقراطية في العالم المعاصر، فمن غير المتصور في الوقت الراهن قيام ديمقراطية حقيقية بدون أحزاب سياسية، وكذلك تشجيع مؤسسات المجتمع المدني كافة ، ويدعم التمويل السياسي أداء وظائف الانتخابات بإعتبار هدفه تنمية الحياة السياسية داخل الدول. ويسهم التمويل السياسي الخارجي في تعزيز التعاون الدولي ، حيث يمكن للدول تبادل الخبرات وتعزيز الأفضليات في مجال تنظيم التمويل وتطوير الأطر القانونية. هذا يمكن أن يسهم في تعزيز المعايير الديمقراطية على مستوى دولي وتقليل التأثيرات السلبية للتمويل السياسي غير الشفاف .

المطلب الاول :- مفهوم وتعريف التمويل السياسي.

يُعد مصطلح "التمويل السياسي" مفهوما واسعا يتضمن الكثير من العمليات المرتبطة بحصول الأحزاب السياسية والمترشحين للانتخابات للأموال والدعم بشكل مباشر وغير مباشر، وعمليات الانفاق ضمن الدعاية السياسية والانتخابية ، ومختلف الأنشطة السياسية الروتينية التي تقوم بها مختلف التنظيمات السياسية الساعية للوصول إلى السلطة أو ممارسة المعارضة السياسية ، وبهذا المضمون التعريفي للمصطلح يتبين لنا شمولية معناه التي تتجاوز المدلول المستخدم في بعض التشريعات والأدبيات السياسية عندما تستخدم مصطلح "تمويل الحملات الانتخابية" أو "تمويل الأحزاب" بدل التمويل السياسي ، فالنظم السياسية البرلمانية كبريطانيا تستعمل مصطلح "تمويل الأحزاب" لأن هذه الأخيرة تعتبر فاعلا رئيسيا مؤثرا في النظام السياسي ، أما في النظم السياسية الرئاسية كالولايات المتحدة الأمريكية فيشيع استعمال تمويل الحملات الانتخابية لأن دور المترشحين بارز أكثر من الأحزاب ذاتها (محمد ٢٠١٢. ٣٤) . تتمثل مصاريف الأحزاب السياسية في نفقاتها لسير وظائفها الإدارية. كنفقات كراء المقرات ورواتب العمال والأمانة ومصاريف النقل ، فضلا عن نفقاتها لمختلف الأنشطة السياسية والإعلامية التي تقوم بها أثناء المواعيد الانتخابية أو بينها ، أما مواردها فهي متأتية من مصادر عديدة ومتنوّعة كالدعم

العام والخاص ومواردها الذاتية كاشتراكات العضوية والموارد المالية المدفوعة من شاغلي المناصب في الهيئات التمثيلية (اسماعيل ١٩٩٦. ٤٤).

والتمويل السياسي هو توفير الأموال والموارد المالية للأحزاب السياسية أو المرشحين بهدف دعم حملاتهم الانتخابية. تمويل أنشطتهم السياسية ، أو تحقيق أهداف سياسية خاصة . يتم توفير هذا التمويل من قبل مجموعة متنوعة من المصادر؛ مثل الأفراد ، والشركات ، والمؤسسات الخاصة ، وقد يكون مصدره شفافًا أو غير شفافًا ، وفي جوانب أخرى يمكن أن يشمل التمويل السياسي أيضًا الأموال التي تأتي من القطاع العام أو الموارد الحكومية ، تكمن أهمية فهم التمويل السياسي في تحديد كيف يتم تأثير صنع القرار وتوجيه السياسات بواسطة المصادر المالية ، وكذلك في تقييم مدى الشفافية والمساءلة في العملية السياسية (عبد الكريم ٢٠١١. ٣٤).

وإنَّ التمويل السياسي يجري أيضًا التركيز على كيفية تأثير هذا التمويل على استقلالية القرار السياسي والديمقراطية ، قد يؤدي التمويل السياسي الضعيف لتشويه العملية الديمقراطية وتقويض مصداقية السياسيين والأحزاب. تحقيق التوازن بين تمويل الأنشطة السياسية والحفاظ على سيادة القرار السياسي يعد تحديًا هامًا، بالإضافة إلى ذلك. يمكن أن يؤدي تمويل الحملات السياسية من مصادر غير شفافة إلى زيادة احتمال حدوث الفساد أو التلاعب في النظام السياسي. دراسة التمويل السياسي تسهم في إلقاء الضوء على هذه القضايا وتعزيز الحاجة إلى إصلاحات تعزز الشفافية وتقوي الديمقراطية .

وعند التفكير في التمويل السياسي ، يجب أيضًا النظر في كيف يؤثر على المساواة والمشاركة في الحياة السياسية ، قد يؤدي تركيز التمويل على فئات معينة أو الاعتماد على مصادر ثقيلة يمكن أن يقلل من فرص التمثيل الشامل ويؤثر على توازن القوى ، وإن تحليل هذه الجوانب يساهم في تطوير إطار سياسي أكثر عدالة وتمثيلًا لمختلف الفئات في المجتمع ، هناك أيضًا النقاش حول مفهوم التمويل السياسي الداخلي مقارنةً بالتمويل الخارجي ، إذ يمكن أن يكون للتدخلات الخارجية تأثير كبير على السياسات المحلية والأمان ، فهم تلك الديناميات يعزز القدرة على تطوير سياسات فعالة للحفاظ على استقلالية القرار الوطني وتحقيق الاستقرار في المنطقة (بو الشعير د.ت. ٣٩).

ويُعرف (التمويل السياسي) أو التعريف الضيق يعرفه بـ (المال الانتخابي) ، اي المال الذي يصرف من قبل المرشحين للوصول للمناصب العامة ، وأيضاً من قبل أحزابهم السياسية أو من قبل الأفراد الآخرين أو المجموعات المنظمة للمؤيدين . وهو يستخدم بصورة خاصة لتنافس في الانتخابات ولدفع تكاليف الاستجابة إلى القوانين التي تحكم التمويل السياسي ، المال الانتخابي غالباً يعرف كتمويل للحملة ، منذ ان بدأت الأحزاب السياسية تعتبر جزء أساسي في الحملات الانتخابية في العديد من اجزاء العالم ، ومنذ ذلك واجهت صعوبة رسم الحدود الفاصلة بين تكاليف الحملة ونفقات منظمات الحزب والنفقات العادية ، أموال الحزب يمكن ان تكون تعبير عن التمويل السياسي بصورة اوضح ، وتمويل

الحزب يشمل ليس فقط نفقات الحملة ، ولكن ايضاً تكاليف مكاتب الحزب الدائمة ، وايضاً تتضمن القائمة الكاملة المرتبطة بالتمويل السياسي ، كذلك الموارد المالية للحزب والمنح المقدمة للمسؤولين المنتخبين والموارد المالية للمنظمات السياسية والموارد المالية لجماعات الضغط والموارد المالية للضغط السياسي ، والموارد المالية للتقاضي في القضايا السياسية ذات الصلة ، والموارد المالية لوسائل الإعلام المناصرة وموارد مالية سياسية فاسدة ، ومبالغ غير رسمية مدفوعة إلى المسؤولين المنتخبين، ومبالغ غير رسمية مدفوعة إلى الموظفين العموميين، ومبالغ غير رسمية مدفوعة إلى وسائل الإعلام ، و مبالغ الغرض منها تطوير العملية الانتخابية بأكملها (الخطيب ١٩٨٣. ٤٦).

المطلب الثاني : آليات تنظيم عملية التمويل السياسي .

تَستدعي عملية التمويل السياسي في الدولة توفّر عنصر مهم هو "النزاهة" ، إذا يمثل أحد أهم العناصر التي تقوم عليها الديمقراطية والحوكمة في النظام السياسي ، وهي جملة المعايير والإجراءات القائمة على مبادئ الرشادة والديمقراطية ، والتي تستهدف حماية حرية وشفافية الانتخابات ، وتشكل هذه المعايير أدوات ذات طبيعة قانونية وتنظيمية لعملية التمويل السياسي ، ومزجها فيما بينها يشكل في حد ذاته نمط التمويل السياسي ، ويسمح للأحزاب والمترشحين العمل في إطار القانون من أجل تحصيل الأموال للقيام بالأنشطة السياسية والإعلامية وعمليات إنفاقها بحكم أن القانون يمنح الشخصية المعنوية للحزب السياسي ويجعله متمتعا بالاستقلال المالي والإداري . إذ يخضع تنظيم أنشطة التمويل السياسي في العديد من الدول الديمقراطية إلى آليات يضبطها القانون وتقرها معظم التشريعات في الأنظمة السياسية على اختلاف أنواعها. إذ يمكن إدراجها ضمن أربع مجموعات رئيسية وهي كالآتي (بسيوني د.ت. ٥٦):-

١. الموارد المالية المحصلة من الأحزاب السياسية والمرشحين .

تَشهد الدول اختلافات كبيرة في تشريعاتها المتعلقة بتمويل الحملات السياسية. تلك الاختلافات تعكس السياق الثقافي والقانوني في ك ل دولة. يظهر أن هناك توازناً حساساً بين ضمان الشفافية ومنع الفساد. وفي الوقت نفسه. توفير آليات لتمكين الأحزاب والمرشحين من جمع التمويل بطرق قانونية وفعّالة، قوانين التمويل السياسي تعكس التحديات التي تواجهها الدول في محاولة تحقيق توازن بين تشجيع الديمقراطية والحد من التأثيرات السلبية للتمويل. تعتمد النجاحات أو الإخفاقات في هذا السياق على كيفية تنفيذ وفهم هذه القوانين. يظهر أنه لا يمكن الاعتماد على نموذج واحد يناسب جميع الدول. والتفاعل مع التحديات المحلية يلعب دوراً هاماً في تحديد نجاح أو فشل أي نهج قانوني. بالفعل. تظهر هذه التجارب المحلية تعقيدات تطبيق السياسات والتشريعات في مجال التمويل السياسي. يمكن أن يكون التحدي الرئيسي هو إيجاد توازن بين تعزيز المشاركة الديمقراطية وتفادي المخاطر المحتملة للفساد. النقاش

المستمر وتحديث القوانين بناءً على التجارب والتحديات المحلية يمكن أن يساهم في تحسين الأنظمة وتعزيز نزاهة العملية السياسية (أبو زيد ٢٠٠٤. ٦٧).

٢. نفقات الأحزاب السياسية والمترشحين .

إنَّ تقديم التوجيهات والقواعد لتنظيم وتحديد مصاريف الحملات الانتخابية يلعب دورًا حيويًا في تحقيق المساواة وتجنب الفساد ، وتنفيذ الإجراءات مثل تحديد سقف للمصروفات وتوفير فضاءات إعلامية مجانية تسعى إلى تعزيز مبدأ المساواة وتقديم فرص متساوية لجميع الأحزاب والمرشحين ، بغية تجنب التأثير غير المتساوي للموارد المالية على العملية الانتخابية ، هذه السياسات تعزز أيضًا مبدأ الشفافية وتسهم في تقديم معلومات أكثر دقة حول تكاليف الحملات الانتخابية . بالإضافة إلى ذلك ، يمكن أن تساعد هذه الإجراءات في تحقيق التوازن بين الحاجة إلى تمويل فعّال للحملات الانتخابية وضمان عدم تجاوز حدود تكاليف معينة تحقيقًا للمبدأ الديمقراطي والمساواة في الفرص (العروسي و بن مهرة ٢٠١٧. ٧٨).

٣. الأطر القانونية لتعزيز الشفافية في عملية التمويل السياسي .

تُعد مطالبة الأحزاب والمرشحين والممثلين السياسيين بالتصريح بجميع الأموال المستحصلة والمصروفات المالية جزءًا مهمًا من مكافحة الفساد وتعزيز مبدأ الشفافية في العملية السياسية. من شأنها تحقيق الوضوح التام حول مصادر التمويل وكيفية استخدامه يسهم في بناء ثقة المواطنين ويعزز فهمهم لعملية صنع القرار السياسي. إذ تتطلب هذه الالتزامات التصويبات القانونية والرقابية الفعّالة لضمان الامتثال وتحقيق الأهداف المرجوة. في سياق الالتزام بمبادئ الشفافية ومكافحة الفساد، يمكن أيضًا أن يكون تعزيز التشريعات التي تلزم بالتصريح بالأموال والمصروفات هو خطوة هامة. إضافة إلى ذلك، يُشجع على تبني آليات فعّالة للرقابة والمراقبة لضمان تنفيذ هذه التعليمات بشكل صحيح، وهذا يعزز المساءلة ويحقق أهداف الحوكمة الرشيدة في سياق الديمقراطية (الدخيل وعيدان ٢٠١٦. ٩٨).

٤. الجزاءات المرتبطة بعمليات التمويل السياسي .

تَلعب الجوانب الجزائية في القوانين دورًا حيويًا في ضمان الامتثال وتطبيق الضوابط المفروضة على التمويل السياسي ، فتكون العقوبات متنوعة وتشمل الغرامات وتجميد الدعم المالي وحتى الحبس في بعض الحالات. تعتبر هذه العقوبات وسيلة لتحفيز الأحزاب والمرشحين للالتزام بالقوانين وتحفيزهم للامتثال للضوابط المالية والشفافية. العقوبات الجزائية تعكس جدية السلطات في مكافحة أي تجاوزات أو مخالفات قد تحدث في مجال التمويل السياسي . إضافة إلى الغرامات والتجميد يمكن أيضًا تطبيق إجراءات إصلاحية أو تصحيحية لضمان التحسين المستمر للنظام. تلك العقوبات تشكل جزءًا من الدعم للنظم الديمقراطية وتعزز الالتزام بمبادئ الشفافية والنزاهة في الحياة السياسية (مصطفى ٢٠١٧. ٦٧).

يمكن القول إنَّ مصادر التمويل بين الأفراد والشركات والجمعيات وحتى الكيانات الدولية ، وتكون قواعد التمويل والشفافية مهمة لضمان نزاهة العملية الديمقراطية، التمويل السياسي يمكن أن يكون مفيدًا لتمويل الحملات الانتخابية وتطوير البرامج السياسية ، ولكنه يثير أيضًا مخاوف حول التأثير السلبي على الشفافية والمساءلة تحديات مثل الفساد والتأثير الغير مشروع للمصادر غير الشفافة . وكذلك تحديات التمويل السياسي تمتد إلى توازن القوى وتأثيره على صنع القرار السياسي ، ويمكن أن يؤدي تمويل غير شفاف إلى تشويش على الديمقراطية وتفقير العملية السياسية من حيث التمثيل العادل والمشاركة المدنية . بالإضافة إلى ذلك يمكن أن يؤدي تركيز المصادر المالية على فئات معينة أو جهات إلى تشويه سياسات الحكومة وتفضيل مصالح محددة على اخرى .

المبحث الثاني : مصادر التمويل السياسي .

تُعد مصادر التمويل السياسي أحد الادوات السياسية التي تسهم في دعم الاحزاب السياسية والجهات المتعددة داخل البلد ، إذ يلعب التمويل السياسي في تحقيق التوازن بين توفير تمويل كافٍ للأحزاب والمرشحين من أجل ضمان الشفافية والنزاهة في تحقيق المشاركة العادلة للجميع ، إذ تعتمد مصادر التمويل السياسي على السياق القانوني والثقافي لكل بلد. قد تشمل هذه المصادر التبرعات من الأفراد والشركات والمؤسسات. وربما تشمل أيضًا تمويلًا عامًا من الميزانية الحكومية أو تمويلًا ذاتيًا من الأحزاب. يهدف تنوع مصادر التمويل إلى تحقيق تمثيل ديمقراطي أفضل وتجنب التأثير السلبي لتركيز المصادر، التمويل السياسي يمكن أن يكون متنوعًا ويتأثر بالعديد من العوامل. بالإضافة إلى المصادر الرسمية والشفافة. يمكن أن يكون التمويل غير الرسمي أمرًا مشكوكًا فيه. خاصة إذا كان يأتي من جهات تتمتع بنفوذ كبير أو تتلاعب بالقوانين لتحقيق مصالحها السياسية والشخصية. هذه الممارسات تلقى الضوء على أهمية وضع إطار قانوني فعّال وشفاف للتحكم في عمليات التمويل السياسي وضمان نزاهة العملية الديمقراطية .

المطلب الاول : الدعم الخاص للأحزاب والمترشحين .

تُمثل هذه المصادر المتنوعة لتمويل الأحزاب السياسية جانبًا أساسيًا في تشكيل الموارد المالية لها. يظهر أن الاعتماد على مصادر ذاتية وتبرعات متنوعة يعزز استقلالية الأحزاب ويسهم في تحقيق التوازن بين مصادر التمويل. ومع ذلك ، يتطلب هذا التنوع أيضًا تطوير آليات فعّالة لرصد ورقابة هذه المصادر لضمان الشفافية ومنع أي تجاوزات أو تأثير غير مرغوب فيه، فهم طبيعة هذه المصادر وتأثيرها يساعد على تحسين ممارسات التمويل السياسي. يمكن للتشريعات التي تنظم هذه المصادر تعزيز الشفافية وضمان المساءلة. بالإضافة إلى ذلك ، يمكن للتوجيهات القانونية تشجيع تطوير ميكانيزمات فعّالة لتقديم التقارير ورصد المصروفات والإيرادات بشكل دوري (لوشن ٢٠٢١. ٧٨).

وفي إطار تحسين ممارسات التمويل السياسي. يمكن تعزيز التوعية والتثقيف حول أهمية مراقبة وضبط مصادر التمويل ، وتشجيع المجتمع المدني ووسائل الإعلام على لعب دور نشط في رصد التمويل السياسي يسهم في تعزيز الشفافية ومكافحة أي ممارسات غير قانونية أو غير أخلاقية . فتوفير مساحة للحوار المفتوح حول قضايا التمويل السياسي يسهم في تحسين الفهم والتوافق على الأسس الديمقراطية ، يمكن تنظيم ندوات ومنتديات لمناقشة القضايا ذات الصلة بالتمويل السياسي والسعي إلى الوصول إلى اتفاقات وتوجيهات تعزز الشفافية والمساءلة (زين الدين ٢٠١٤.٩٠) . وتشجيع على المزيد من الأبحاث والتحليلات حول تأثيرات التمويل السياسي وأفضل الممارسات في هذا المجال يمكن أيضًا تعزيز فهم أعمق للتحديات والحلول. يمكن للدراسات الأكاديمية والأبحاث المستقلة أن تساهم في إلقاء الضوء على قضايا مختلفة تتعلق بالتمويل السياسي وتقديم توجيهات قائمة على الأدلة (البدراوي ٢٠٠٠. ٣٤) . وتعزيز التعاون بين الدول والمنظمات الدولية في مجال تبادل الخبرات والأفضليات حول قوانين وممارسات التمويل السياسي يمكن أن يكون فعّالًا. هذا التعاون يمكن أن يسهم في تطوير إطار دولي لضمان نزاهة العمليات الديمقراطية عبر الحدود (عبود و حامد ٢٠٢٠. ٩٨).

إذ يمثل هذا المصدر عنصرا مهما في الموارد المالية التي تتحصل عليها الأحزاب السياسية والمترشحين للانتخابات. فقد يكون مصدره ذاتي كاشتراكات المناضلين في الحزب والحصص التي يقدمها الممثلين في المجالس النيابية المنتخبة. باعتبار أن الحزب هو أساس نجاحهم في الانتخابات ووصولهم إلى البرلمان. أو من العائدات التي يستثمرها الحزب في الأنشطة غير التجارية التي يخوّله إياه القانون. على الرغم من ضعف مردوديتها. أو من مصادر غير ذاتية تقدم في شكل تبرعات وهبات ووصايا. أو من المتعاطفين مع الحزب أو المترشح في إطار معلوم من قبل الدولة (خالد ٢٠١١. ٦٧).

المطلب الثاني : الدعم العام المقدم من الدولة

تُساهم الدولة بتقديم تمويل إلى الأحزاب السياسية والمترشحين ، إذ يكون في شكل دعم وإعانات مباشرة وغير مباشرة ، ويعتبر هذا النمط من التمويل شائعا في معظم دول العالم ، فأما الدعم العام المباشر فيتمثل في الموارد المالية التي تخصصها الدولة لفائدة الأحزاب السياسية والمترشحين للانتخابات ، وكثيراً ما يشترط فيه حصول الحزب على نسبة معينة من التمثيل في المجالس النيابية المنتخبة ، وبعض التشريعات تشترط مصادقة هيئات دستورية على حصيلة التقرير المالي للحملة الانتخابية ليتم التعويض كما هو سائد في العراق ، ومن ثم فهو تمويل مرتبط بالنتائج الانتخابية التي يحققها مترشحو الأحزاب والمستقلين ، فيكون للأحزاب الكبرى الحصة الأكبر من هذا التمويل فيما لا تتحصل الأحزاب الصغيرة على أي دعم من هذا النوع ، لكن بعض الدول قامت بمراجعة هذه القاعدة ليكون التمويل لجميع الأحزاب والمترشحين دون استثناء تجسيدا لمبدأ العدالة الانتخابية واستقلالية السياسيين على غرار ما هو سائد في فرنسا (الباز ٢٠٠٩. ٦١).

وتوضح هذه السياقات التنوع الكبير في نماذج تمويل الأحزاب السياسية ، إذ تعتمد على التشريعات والسياق الثقافي لكل دولة ، وإن استخدام الدعم المالي المباشر وغير المباشر من قبل الدولة يمكن أن يؤثر على التمثيل السياسي ويشكل تحديًا لتحقيق التوازن بين الأحزاب المختلفة ، ومناقشة مثل هذه النقاط تعزز الحاجة إلى استكشاف أفضل السياسات لضمان العدالة والشفافية في عمليات التمويل السياسي ، وإن تحديد الشروط التي يجب تحقيقها للحصول على الدعم المالي من الدولة يعزز فهم مدى استقلالية الأحزاب والمرشحين، وهو جزء أساسي من تطوير نظم التمويل السياسي، إذ يتطلب هذا التحديد توازنًا حيث يتم تحفيز التنوع السياسي والمشاركة الديمقراطية دون التسبب في تفاوت كبير في مستوى الدعم بين الأحزاب (السعد ٢٠١١. ١٠٩).

ويمكن أيضًا النظر في تعزيز التمويل العام المباشر كوسيلة لتقديم دعم مالي عادل للأحزاب بغض النظر عن حجمها أو نجاحها السابق . ذلك يمكن أن يسهم في تعزيز التمثيل الفعّال والتنوع السياسي داخل الهياكل الحكومية ، مناقشة أنماط التمويل والتحديات المرتبطة بها تعزز أهمية إيجاد نظم فعّالة لمراقبة ورصد تلك المصادر يمكن تطوير آليات تفتيش دقيقة وفعّالة للتأكد من الامتثال للقوانين ومنع التجاوزات ، وهذا يعزز النزاهة ويقوي الثقة في عمليات التمويل السياسي (محيميد ٢٠٢١. ١١٩).

وإنّ تشجيع النقاش حول تبني مبادئ الشفافية والمساءلة في نظم التمويل السياسي يشكل خطوة مهمة. إقامة منصات للحوار بين الأحزاب والمجتمع المدني ووسائل الإعلام تسهم في تعزيز الوعي وتحقيق التوازن بين مصالح الأحزاب والمصلحة العامة. توسيع دائرة المشاركة المجتمعية في صياغة سياسات التمويل السياسي يعزز الشفافية ويضمن أن تكون هذه السياسات تعكس تطلعات واحتياجات مختلف فئات المجتمع. يمكن أن يسهم ذلك في تحسين الثقة في عمليات التمويل والتحول نحو نظم أكثر شمولًا وعدالة. تعزيز التعاون بين الحكومة والمنظمات غير الحكومية في تطوير سياسات التمويل السياسي يمكن أن يضيف إلى التفاعل الديمقراطي وتعزيز المشاركة المدنية وتوفير منصات للحوار واستماع طرفي الحوار يمكن أن يعزز فعالية الإجراءات المتخذة ويضمن التمثيل العادل للجميع (الشريف ٢٠١٥. ٧٨).

الخاتمة

يُعد تمويل الأحزاب السياسية نقطة مهمة لبداية مسار ديمقراطي شفاف ، لهذا قيدته التشريعات المتعلقة بالأحزاب ، لكن في القانون العراقي بقي هناك نوع من الغموض في تمويل الأحزاب السياسية وكذا الرقابة عليها ونتائج هذه الرقابة ، وأحال القانون العضوي كيفيات الرقابة لنص خاص لم يصدر بعد ، وبقي مع عدم صدوره غموض يكتنف التمويل وخاصة الرقابة على التمويل وكيفياتها وهياكلها، لتبقى رقابة تمويل الأحزاب اليوم غير واضحة وغير مجسدة إطلاقا مما سمح بوجود تجاوزات كبيرة خاصة في المناسبات الانتخابية .

أولاً :- الاستنتاجات .

١. فيما يتعلق بتحديد سقوف الانفاق الانتخابي وجدنا ان المشرع العراقي اغفل عمداً او اهمالاً النص على اية محددات للأنفاق اي عدم وضع حد اقصى للنفقات الانتخابية لا يمكن تجاوزه من أي مرشح او كيان سياسي ، خلافاً لقوانين الانتخابات ونظم الحملات الانتخابية السابقة التي وضعت محددات وسقوف معينة للإنفاق وان لم تلتزم بها الكيانات من الناحية العملية الا انها كانت محاولة قانونية جادة للحد من حالات التلاعب واهدار المال العام في الدعايات الانتخابية .

٢. فيما يتعلق بصور الانفاق الانتخابي ميزنا من خلال البحث بين ابواب الانفاق القانوني وغير القانوني وتتجسد اهمية التمييز في خضوع ابواب الانفاق القانوني للرقابة في حال تجاوز السقوف المحددة قانوناً للإنفاق. بينما يكون الانفاق غير القانوني بمعزل عن اية رقابة لأن الاخير لم ينظمه المشرع ولم ينص عليه وانما يدخل ضمناً ضمن مفهوم الجرائم الانتخابية كالرشوة واستعمال المال العام وغيرها.

٣. وجدنا من خلال البحث في موضوع التنظيم القانوني للأنفاق الانتخابي في العراق ان هناك قصور تشريعي واضح في قانون انتخابات مجلس النواب الجديد رقم ٩ لسنة ٢٠٢٠ ونظام الحملات الانتخابية الصادر من المفوضية العليا المستقلة للانتخابات رقم ٥ لسنة ٢٠٢٠ ، حيث تجاهل المشرع العراقي في القانون والنظام اعلاه تنظيم الجوانب المالية للعملية الانتخابية بصورة مطلقة ، تاركاً الأمر لرغبات الكتل السياسية دون ضوابط او محددات مما يتسبب في هدر المال العام لأغراض انتخابية .

ثانياً: التوصيات .

١. نلفت نظر المشرع العراقي الى اهمية منح الجهة المشرفة على الانتخابات صلاحيات اكثر بفعاليات اكبر تمكنها من فرض العقوبات اللازمة على المخالفين لضوابط الانفاق الانتخابي تصل الى حد الاستبعاد من السباق الانتخابي ، دون ان تقتصر تلك العقوبات على الغرامات المالية التي لا تأبه بها الاحزاب ذات النفوذ السياسي والامكانات المالية الكبيرة ، فأسهل ما يكون عليها هو مخالفة ضوابط الانفاق مقابل الفوز في الانتخابات ولو ادى ذلك الى تغريمها مبلغاً من المال .

٢. نوصي المشرع العراقي بضرورة بسط رقابته على صور الانفاق الغير قانوني مع تشديد الجزاءات المفروضة على كل من يقوم بهذا النوع من الانفاق بعد ان تعددت صوره وتنوعت مظاهره واصبح طريقاً خفياً وسبيلاً سهلاً لهدر المال العام واغراء الناخبين للحصول على اصواتهم بعيداً عن انظار القانون .

٣. لكي تأتي الرقابة الادارية للمفوضية العليا المستقلة للانتخابات ثمارها ندعو المشرع العراقي الى ضرورة ان يتم اختيار اعضائها من اشخاص كفوئين ومستقلين على اسس مهنية لا حزبية، اذ انها بالكيفية القائمة حالياً لايمكن ان تؤدي دوراً فعالاً ولا تكشف فساداً قد تكون احزابها طرفاً فيه .

المصادر باللغة العربية :

١. أبو زيد ، حمد عبد الحميد . ٢٠٠٤. مبدأ المشروعية وضمان تطبيقه دراسة مقارنة .مصر: النسر الذهبي للطباعة .

٢. إسماعيل ، حقي . ١٩٩٦. الرقابة على أعمال السلطة القائمة على حالة الطوارئ . مصر: دار الكتاب .

٣. الباز ، داود . ٢٠٠٩. حق المشاركة في الحياة السياسية . مصر : دار النهضة العربية .

٤. البدراوي ، حسن. ٢٠٠٠. الاحزاب السياسية والحريات العامة . مصر : دار المطبوعات الجامعية .

٥. بسيوني . عبد الغني. دون سنة نشر . النظم السياسية . لبنان : الدار الجامعية .

٦. بو الشعير ، سعيد. دون سنة نشر . القانون الدستوري والنظم السياسية المقارنة . ط٢ .ج ١ . الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية المؤسسة الوطنية للكتاب .

٧. خالد ، حميد حنون . ٢٠١١. مبادئ القانون الدستوري وتطور النظام السياسي في العراق . ط١.العراق : دار السنهوري.

٨. الخطيب ، نعمان . ١٩٨٣. الأحزاب السياسية ودورها في أنظمة الحكم المعاصرة . ط١. مصر: دار الثقافة للنشر والتوزيع .

٩. الدخيل ، احمد خلف و عيدان ، ماجد نجم. ٢٠١٦. الرقابة على مصادر تمويل الحملات الانتخابية . العراق. مجلة جامعة تكريت . العدد(٣) . كلية الحقوق .

١٠. زين الدين ، بلال امين . ٢٠١٤. منظمات المجتمع المدني . مصر: دار الفكر الجامعي.

١١. السعد ، غسان. ٢٠١١. الرشوة الانتخابية . مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية . العدد (٣٦) . العراق . الجامعة المستنصرية.

١٢. الشريف، علي بن محمد. ٢٠١٥. الرقابة على الانتخابات العامة . ط١ . مصر: دار النهضة العربية .

١٣. عبد الكريم ، رجب حسن . ٢٠١١. الحماية القضائية لحرية تأسيس وأداء الأحزاب السياسية . أطروحة دكتوراه . كلية الحقوق . مصر . جامعة القاهرة .

١٤. عبود ، صعب ناجي و حامد ، رشا شاكر . ٢٠٢٠. تمويل حملة الدعاية الانتخابية . العراق . مجلة القادسية للقانون والعلوم السياسية. العدد(٢).

١٥. العروسي ، احمد و بن مهرة، نسيمة . ٢٠١٧. الضمانات القانونية لمبدأ المساواة اثناء الحملات الانتخابية . الجزائر. المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية . العدد(٤) . جامعة الجزائر.

١٦. لوشن ، دلال. ٢٠٢١. مكافحة الفساد في تمويل الحملة الانتخابية . الجزائر . مجلة الباحث للدراسات الاكاديمية . العدد (٢).جامعة باتنة . الجزائر.

١٧. محمد ، هاملي . ٢٠١٢. آليات إرساء دولة القانون في الجزائر. اطروحة دكتوراه . جامعة أبو بكر .بلقايد – تلمسان .

١٨. محيميد ، حمد يوسف . ٢٠٢١. رقابة البرلمان على اعمال الوزارة وفقاً لدستور ٢٠٠٥ / دراسة مقارنة. العراق. مجلة ميسان للدراسات القانونية المقارنة . العدد (٣) .

١٩. مصطفى : خليف . ٢٠١٧. الرقابة القضائية على العملية الانتخابية على ضوء القانون العضوي رقم ١٠/١٦ المتعلق بنظام الانتخابات . الجزائر. مجلة الحقوق والعلوم الانسانية . العدد الأول .

المصادر باللغة الإنكليزية :

1. Abboud, Saab Naji and Hamed, Rasha Shaker. 2020. Financing the electoral campaign. Iraq. Al-Qadisiyah Journal of Law and Political Science. Issue (2) .
2. Abdul Karim, Rajab Hassan. 2011. Judicial protection of the freedom to establish and perform political parties. PhD thesis. Faculty of Law. Egypt. Cairo University.
3. Abu Zaid, Hamad Abdel Hamid. 2004. The principle of legitimacy and ensuring its application, a comparative study. Egypt: Golden Eagle Printing.
4. Al-Arousi, Ahmed and Ben Mahra, Nasima. 2017. Legal guarantees for the principle of equality during electoral campaigns. Algeria. Algerian Journal of Law and Political Science. Issue (4). University of Algiers.
5. Al-Badrawi, Hassan. 2000. Political parties and public freedoms. Egypt: Dar Al-Matbouat Al-Jami'a.
6. Al-Baz, Daoud. 2009. The right to participate in political life. Egypt: Dar Al-Nahda Al-Arabiya.
7. Al-Dakhil, Ahmed Khalaf and Eidan, Majed Najm. 2016. Monitoring the Sources of Funding for Election Campaigns. Iraq. Tikrit University Journal. Issue (3). College of Law.

8. Al-Khatib, Naaman. 1983. Political Parties and Their Role in Contemporary Governance Systems. 1st ed. Egypt: Dar Al-Thaqafa for Publishing and Distribution.
9. Al-Saad, Ghassan. 2011. Electoral Bribery. Al-Mustansiriya Journal of Arab and International Studies. Issue (36). Iraq. Al-Mustansiriya University.
10. Al-Sharif, Ali bin Muhammad. 2015. Monitoring the General Elections. 1st ed. Egypt: Dar Al-Nahda Al-Arabiya.
11. Basyouni, Abdel Ghani. No year of publication. Political systems. Lebanon: Dar Al-Jami'a.
12. Bou Al-Sha'ir, Saeed. No year of publication. Constitutional law and comparative political systems. 2nd ed. Vol. 1. Algeria: Diwan Al-Matbouat Al-Jami'a, National Book Foundation.
13. Ismail, Haqi. 1996. Oversight of the actions of the authority based on the state of emergency. Egypt: Dar Al-Kitab.
14. Khaled, Hamid Hanoun. 2011. Principles of constitutional law and the development of the political system in Iraq. 1st ed. Iraq: Dar Al-Sanhouri.
15. Lushan, Dalal. 2021. Combating corruption in financing the electoral campaign. Algeria. Al-Baheth Journal for Academic Studies. Issue (2). University of Batna. Algeria.
16. Mohamed, Hamli. 2012. Mechanisms for establishing the rule of law in Algeria. PhD thesis. Abu Bakr University. Belkaid - Tlemcen.
17. Muhaimid, Hamad Yousef. 2021. Parliamentary oversight of the ministry's work according to the 2005 Constitution / A comparative study. Iraq. Maysan Journal of Comparative Legal Studies. Issue No. 3. 19. Mustafa: Khalif. 2017. Judicial oversight of the electoral process in light of Organic Law No. 16/10 related to the electoral system. Algeria. Journal of Law and Human Sciences. Issue No. 1.
18. Zain Al-Din, Bilal Amin. 2014. Civil Society Organizations. Egypt: Dar Al-Fikr Al-Jami'i.